الفلسطينية[٢٢].

العلاقات مع سوريا ومصر

لم تتكدّر العلاقات الفلسطينية ـ السورية خلال هذا العام، على الرغم من اعلان الرئيس السوري، حافظ الاسد، في خطاب الثامن من آذار (مارس) السنوي، لأول مرة، عن استعداد سوريا لقبول قرار مجلس الامن الدولي الرقم ٢٤٢، بشرط انسحاب اسرائيل من على كل الاراضي المحتلة في العام ١٩٦٧، والاعتراف بحقوق الفلسطينيين، وهو ما لم يكن له وقع حسن على حركة المقاومة. وقد خفّفت الحكومة السورية من قيودها على النشاطات الفدائية في الجولان. وسمح توتّر الموقف على الجبهة السورية ـ الاسرائيلية بقيام علاقات أفضل بين دمشق ومنظمة التحرير الفلسطينية، ذلك ان اسرائيل شدّدت تهديداتها واتهاماتها لسوريا باطلاق حرية وتدريب الفدائيين على الاراضي السورية، وحرية العمل في هضبة الجولان، وتقديم الدعم المادي، والمعنوي، اليهم. لكن المنظمات الفدائية ظلّت تشكو من عدم تمتّعها بالحرية الكافية للنشاط عبر الجبهة السورية. وقد ردّ الرئيس السوري على سؤال بهذا الشأن، وجّهته اليه صحيفة «الانوار» البيروتية، في آب (اغسطس)، بالقول ان «سوريا هي التي تشكو من ان المنظمات الفدائية لا تمارس نشاطاً عسكرياً كافياً عبر الجبهة السورية»[٢٣].

وتصاعد العمل الفدائي في الجولان منذ أيلول (سبتمبر)، بعد ان بدأت اسرائيل بضرب العمق السوري اثر عملية ميونيخ، التي عدّت اسرائيل الحكومة السورية بين المسؤولين عن التخطيط لها وحماية منفّذيها. فقد أغارت القوات الاسرائيلية على مخيّمات فلسطينية ومعسكرات فدائية عدة داخل سوريا ومواقع عسكرية وأهداف مدنية سورية. وردّت القوات السورية بغارات وعمليات قصف ضد المواقع العسكرية والمستوطنات الاسرائيلية في الجولان. ومكّن ذلك الوضع الفدائيين الفلسطينيين من زيادة عملياتهم ضد اسرائيل، انطلاقاً من على الاراضي السورية[٢٤]، وبالتالي التخفيف من تذمّرهم.

والعلاقات الفلسطينية ـ المصرية، التي حافظت على طابعها التقليدي الخالي من مظاهر الصراع، تعرّضت، ذلك العام، لأزمة أمكن تسويتها في غضون اسبوع واحد بعد نشوبها. ففي خطاب ألقاه في ٢٨ أيلول (سبتمبر) لمناسبة الذكرى السنوية الثانية لوفاة الرئيس جمال عبدالناصر، أطلق الرئيس المصري، أنور السادات، اقتراحاً بانشاء حكومة فلسطينية مؤقتة في المنفى، قوبل بردّ فعل سلبي من معظم الفصائل الفلسطينية. وفي الاول من تشرين الاول (اكتوبر)، اجتمعت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وأدلى المتحدث الرسمي باسمها، كمال ناصر، في اليوم التالي، ببيان عن الاجتماع تضمّن رفضاً ضمنياً للاقتراح المصري. فالبيان أشار الى ان اللجنة التنفيذية درست «الموقف السياسي الراهن للقضية الفلسطينية، ونضال شعبنا المسلّح، وقرّرت ضرورة الاستمرار في ابراز الشخصية الفلسطينية ودعم الكيان الفلسطيني...»[٢٥]. وعكس ذلك الموقف وارسال اللجنة التنفيذية لوفد منها الى القاهرة، برئاسة رئيس المجلس الوطني الفلسطيني، خالد الفاهوم، رغبة المنظمة في عدم فتح جبهة صراع أخرى على الساحة العربية، وربما، أيضاً، عدم أخذ اقتراح السادات مأخذ الجدّ. وقد اجتمع السادات الى الوفد الفلسطيني، في السابع من تشرين الاول (اكتوبر)، وأصدر الفاهوم بياناً أعلن فيه ان السادات أكد انه اراد من اقتراحه «كشف الاخطار المحدقة بالشعب الفلسطيني وكيانه النضالي...»، والردّ «على تصرّفات، وتصريحات، ساسة العدو الصهيوني الذي يتجاهل وجود الشعب العربي الفلسطيني»[٢٦]. ويبدو ان السادات تراجع عن اقتراحه. فبيان الفاهوم أشار الى ان جوّاً من الايجابية والاتفاق ساد في محادثات الوفد